

أسباب الإباحة في القانون الجزائري **الخلاصة:** يهتم هذا البحث بدراسة أسباب الإباحة في القانون الجزائري. فالجريمة تتكون من أركان عدة، ومنها الركن الشرعي الذي يتطلب خضوع الفعل لنص يجرمه وعدم وجود سبب للإباحة. تُركز الدراسة على مفهوم الإباحة، مصادرها، أنواعها، وآثارها. يُركز المبحث الأول على مفهوم الإباحة باعتبارها استثناءً على الأصل وهو إباحة جميع الأفعال، ثم يُناقش مصادر الإباحة، مُؤكدًا على حصرها في نصوص قانون العقوبات دون إضافة أسباب جديدة. بعد ذلك، يتم تحليل أنواع الإباحة (مطلقة/نسبية، عامة/خاصة) وآثارها على الفعل والفاعل. يتناول المبحث الثاني أسباب الإباحة في قانون العقوبات الجزائري الذي يحصرها في ما يأمر به أو يأذن به القانون، وحالة الدفاع الشرعي. يُناقش البحث تفصيلاً ما يأمر به القانون، مثل تنفيذ أوامر سلطة مختصة، مع التأكيد على ضرورة مراعاة الشروط القانونية. كما يتم استعراض ما يأذن به القانون، مثل سلطة تقديرية للموظف العام أو ممارسة بعض الحقوق، كحق التأديب، وممارسة الأعمال الطبية، وممارسة بعض الألعاب الرياضية. **النتيجة:** تُبين هذه الدراسة أن أسباب الإباحة هي ظروف موضوعية تلغي صفة التجريم عن الفعل. وهي تنحصر في ظروف الفعل وليس في ظروف الفاعل. لذلك، لا يؤثر الجهل بالإباحة على إباحة الفعل.